

فهو موصى له به وهذا بالفاصل من قبته ويح من حيث لطفه  
 ثلثة عند عدم الاجل وان ارصى ثلثه فله ربع الثلث <sup>نفسه</sup>  
 للحمه وان كان في الاول فضل جزبه به على ما مر قال حج  
 عن احمد بن حنبل في ثلث حروف في شمول وعزم على الحج طلورته  
 معه ابتاعهم في الحزمه الا انه كان ثلثه يكتفي به خلافا للكاتب  
 وكذا لو قال في هذه السنه ونبتل وصينه هذا للتغيره  
 قال حج عن احمد بن حنبل في ثلثين خذهم في ذلك الوقت  
 ثم حج وعتق باعنائهم او باعناق الفاضل وسعى في ثلثيه  
 قال اذ الى الفاعل بها وانت جرفا حج مسوون  
**كتاب البيوع النضاب الملك**  
 المطلق على اليد فضا عليه وعلى من تلقى الملك من حزمه  
 خاصة بخلاف الجوهه وفروعها ومن صار منقضيها عليه <sup>يستحق</sup>  
 الرجوع بالثمن ومن قضى عليه في حاديه لا يصير حقيقيا له

فيها ابداحا او به في يد رجل فقال رجل لو جعل كانه يبيعها  
 منك وسلمتها ولم يغفل الثمن ولكن غصبها منك وصدقته  
 يوم يتسلم الثمن وكذا لو استخفت من ذي اليد عينه للملك  
 او الناح ولو اقام المشتري بيته على المستحق انها ملكه قبلت  
 وتقتضى له الا اذا اعاد المستحق البيعه على الناح قبل النضا  
 له او جعله ملوفاك ذواليد اشترتها من المشتري وصدقته  
 والبايع منك ثم استخفت رجع الاول بالثمن اذ ارجع الثاني  
 عليه وقبل رجوعه لا ولو تصادقا بعد الاستحقاق او ادعى  
 الشاذه وصدقته بعد لا يرجع ولا يستند خلاف تصديق المتر  
 له للمشتري المشتري شيئا فاستد الا اذا اقام بيته على  
 البيع او التصديق قبل الاستحقاق او على اقراره بهما وصاحب  
 المدينه حاضرا وغايبه والمعلق بالهبة او الصدقة مع القبض  
 منزله البيع ولو لم يستحق لكن اقامت بيته على صلح اليد